

A

# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/54/682  
20 December 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون  
البند ٣١ من جدول الأعمال

### التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ موجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أطلب إليكم فيما يتعلق بإعلان الخرطوم (انظر المرفق ١) والتوصيات بشأن اللاجئين  
والعائدين والمشترين داخليا في أفريقيا (انظر المرفق ٢) اللذين اعتمدتهما منظمة الوحدة الأفريقية في  
اجتماعها الوزاري الذي عقد بالخرطوم يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، اتخاذ الترتيبات اللازمة  
لتعديلهما كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ٣١ من جدول الأعمال.

(توقيع) عبد الله بعلي  
السفير والممثل الدائم  
ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية

.../..

050100 050100 00-21856



## المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية والعربية والفرنسية]

### إعلان الخرطوم

نحن الوزراء الممثلون للدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية المجتمعون في الخرطوم، السودان، في الفترة من ١٣ إلى ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ لبحث حالة اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في قارتنا،

إذ نشير إلى القرار (CM/DEC.362 (LXVI)) الذي اعتمدته مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعه في هراري، زيمبابوي، في أيار / مايو ١٩٩٧، وأقره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات،

إذ نلاحظ أنه وعلى اعتاب الألفية الجديدة، فإن وضع اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في أفريقيا ما زال في حالة تدهور مستمر.

إذ ندرك أن الأسباب الأساسية لحالة اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في القارة إنما تكمن في داخل القارة نفسها وأن إزالة هذه الأسباب هي المسؤلية الأولى التي تقع على عاتق البلدان الأفريقية بدعم من المجتمع الدولي،

إذ نعرب عن تقديرنا لتقاليد أفريقيا في منح اللجوء لللاجئين والأشخاص الواقعين في حالات الشدة،

إذ نلاحظ بقلق عميق حالة الضيق والإرهاق المتنامي لبلدان اللجوء وتقلص التزام المانحين لتقديم المساعدات الإنسانية لللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً،

إذ نؤكد مجدداً المسؤوليات الأساسية للدول في توفير الحماية والمساعدة لللاجئين وطالبي اللجوء ومفهوم تقاسم الأعباء،

إذ نعرب عن تقديرنا للمساعدات الإنسانية التي تقدمها لللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً الدول الأعضاء والبلدان المانحة والمنظمات الدولية ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر وكذلك المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية والمنظمات غير الحكومية،

إذ نضع في الاعتبار أن ولاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر تمثل في مساعدة وحماية النازحين في حالات النزاع،

إذ نأخذ في الاعتبار أيضاً الاهتمامات الأمنية للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل تدفقات على نطاق واسع لللاجئين والنازحين داخلياً ومسؤولية الدول والموظفين الآخرين غير الحكوميين في ضمان أمن العاملين في المجال الإنساني وكذلك الحاجة إلى المحافظة على الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين ومناطق إيوائهم،

إذ نعرب عن تقديرنا لمساهمة المنظمات الإقليمية الفرعية في معالجة مشكلة اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً وكذلك لإنشائها آليات إقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها،

إذ نأخذ في الاعتبار أن اللاجئات والعائدات والنازحات داخلياً وكذلك الأطفال يشكلون أغلبية السكان المتأثرين بالنزاعات ويتحملون النصيب الأكبر من الأعمال الوحشية والنتائج الأخرى المترتبة على النزاع،

١ - نعرب عن القلق العميق إزاء تنامي مشكلة اللاجئين والعائدين والنازحين في أفريقيا؛

٢ - نحي الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية على اعتماد سياسات شاملة لعلاج الأسباب الأساسية لمشكلة اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً وتعزيز قدرات منظمة الوحدة الأفريقية لكي تلعب دوراً نشطاً في حل النزاعات وفي تعزيز الوفاق بين الدول الأعضاء وكذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي؛

٣ - تناشد الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بشأن اللاجئين والبروتوكول الخاص بها لعام ١٩٦٧ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١ بما في ذلك البروتوكول بشأن إنشاء محكمة أفريقيا لحقوق الإنسان والاتفاقية المتعلقة بجوبية الأشخاص عديمي الجنسية وكذلك اتفاقية عام ١٩٦١ بشأن حقوق الإنسان والشعوب والاتفاقية بشأن تخفيض عدد الأفراد عديمي الجنسية، أن تفعل ذلك؛

٤ - تشجع الدول الأعضاء على اعتماد التشريعات الوطنية والإجراءات والنظم الإدارية لضمان التنفيذ الكامل والفعال لهذه الاتفاقيات التي انضمت إليها؛

٥ - تناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة لتخفييف العبء الثقيل الواقع على كاهل البلدان المضيفة لللاجئين والعائدين والنازحين وبصفة خاصة فيما يتعلق بالبيئة والبنية التحتية؛

٦ - نحي الدول الأعضاء البحث عن حلول دائمة لمشكلة نزوح السكان القسري؛

- ٧ - نؤكد مجدداً مبدأ العودة الطوعية، ونناشد بلدان المنشأ أن تهيئ الظروف المواتية للعودة الطوعية؛
- ٨ - نعرف بأن الاندماج في المجتمع المحلي وإعادة التوطين هو الحل الأفضل لعلاج حالات اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى الوطن؛
- ٩ - نناشد أيضاً الدول الأعضاء والمجتمع الدوليمواصلة تقديم مبادرات تهدف إلى تعزيز وتدعم الوفاق الوطني وإعادة البناء وإعادة التأهيل واحترام حقوق الإنسان ولا سيما في الدول الخارجية لتواها من نزاعات؛
- ١٠ - نعرب عن بالغ القلق بشأن محنّة النازحين داخلياً والتي لا زالت تتزايد بصورة تدعو للقلق، وندعو الدول الأعضاء المعنية لاتخاذ إجراءات ملموسة لمقابلة احتياجات حمايّتهم ومساعدتهم، ونحث المجتمع الدولي، تحت قيادة منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تساهُم بسخاءً في المشاريع والبرامج الوطنية الهدافـة للتخفيف من محنّة النازحين داخلياً؛
- ١١ - نحث الدول الأعضاء وكافة الأطراف الأخرى المعنية على اتخاذ التدابير الالزامية لحماية الأنشطة المتصلة بالمساعدات الإنسانية ومنع الاعتداءات ومنع احتطاف العاملين في المجال الإنساني الوطنيين منهم والدوليين وضمان سلامتهم وأمنهم، ونطلب أيضاً من المنظمات وعمال الإغاثة احترام القوانين الوطنية ولوائح البلدان التي يعملون فيها؛
- ١٢ - نحث الدول الأعضاء وكل العاملين الآخرين، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومع كافة الوكالات المعنية على فصل العناصر المسلحة عن اللاجئين المدنيين وضمان الطابع المدني والإنساني لمخيّمات اللاجئين ومناطق إيوائهم؛
- ١٣ - نعرب عن قلقنا العميق بشأن وضع اللاجئين الأفريقيين داخل وخارج القارة وأنحاء أخرى من العالم والصعوبات التي يتقابلونها. وندعو بلدان اللجوء والمنظمات الدولية ذات الصلة لحماية حقوقهم الإنسانية وتأمين رعايتهم؛
- ١٤ - نشدد على الحاجة إلى التزام الدول الأعضاء بتكييف جهودها الرامية إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلة نزوح السكان القسري بهدف تعزيز فرص إحلال السلام على المدى الطويل وتحقيق الأمن والتنمية في القارة؛

- ١٥ - تشجع مبادرات الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية في مجال بناء القدرات وذلك من خلال دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي هذا الصدد، نوصي بفتح صندوق خاص للطوارئ من أجل اللاجئين وفتح هذا الصندوق للتبرعات؛
- ١٦ - نتحث الدول الأعضاء على ضمان مشاركة اللاجئات والعائدات والتازحات داخلياً والأطفال مشاركة كاملة في برامج إعادة التأهيل وإعادة الاندماج وإعادة البناء وإحلال السلام؛
- ١٧ - نطلب من الدول الأعضاء، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تحديد الوسائل الملائمة للاحتفال بالذكرى الثلاثين لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم جوانب خاصة لمشكلة اللاجئين في أفريقيا والتي تم اعتمادها في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، وإعادة تأكيد التزام الدول بمبادئها الإنسانية المتعلقة باللاجئين؛
- ١٨ - ندعو الدول الأعضاء إلى إيجاد الوسائل لضمان تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها اجتماع الخرطوم، ونطلب إلى منظمة الوحدة الأفريقية مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ هذه التوصيات وتقديم تقرير لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المقرر انعقاده في الجزائر في ١٩٩٩؛

الخرطوم، السودان، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

## المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والعربية والفرنسية]

### توصيات بشأن اللاجئين والعاشرين والمشردين داخليا في أفريقيا

#### ١ - الأسباب الأساسية

- ١ - إن معظم تدفقات اللاجئين والتزوح القسري للسكان هي نتائج للصراعات المسلحة، والنزاع المدنى وعدم التسامح العرقى والدينى والسياسى وانتهاك حقوق الإحسان ورفض احترام الإجراءات الديمقراطية والحكم السينى والفقير والكوارث الطبيعية والتدخل资料.
- ٢ - وينبغي للدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات الازمة للقضاء على هذه الأسباب.

#### ٢ - الصكوك المتعلقة باللاجئين

- ٣ - إن حلول الذكرى السنوية الثلاثين في ١٩٩٩ لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم جوانب محددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا التي تم اعتمادها في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، سيتم الاحتفال بها في عام ١٩٩٩

- ٤ - تشجع الدول الأعضاء على الاحتفال بالذكرى الثلاثين بتأكيد التزامها بمبادئ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين. كما أن الاحتفال باتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية يشكل فرصة للدول الأعضاء التي لم تنضم بعد، أن تفعل ذلك وأن تتعزز وثائق اللاجئين الدولية بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن تخصيص حالات الأفراد فاقدى الجنسية وكذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك البروتوكول ذي الصلة بشأن إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

#### ٣ - تعزيز حماية اللاجئين في أفريقيا (اللجوء)

- ٥ - وفقاً لتقالييد الضيافة الأفريقية ومع الأخذ في الاعتبار أن منح اللجوء لللاجئين عمل سلمي وإنساني، تشجع الدول الأعضاء على الاستمرار في توفير حق اللجوء لكل الأشخاص المستحقين. ولهذا الغرض، ينبغي على الدول الأعضاء بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إنشاء الآليات المناسبة لتحديد وضع اللاجئين.

(ب) الحماية

- ٦ - تشجع الدول الأعضاء على تطبيق مبدأ عدم إرجاع اللاجئين من الحدود، وفقا لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لسنة ١٩٦٩ واتفاقية ١٩٥١ وبروكوكول ١٩٧٧، واعتماد نوع يقوم على حماية الحقوق الأساسية لللاجئين في إطار الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة.
- ٧ - ينبغي اتخاذ تدابير خاصة لحماية وتلبية احتياجات اللاجئات والأطفال والعجزة.
- ٨ - نظرا لتنامي مشكلة عديمي الجنسية في أفريقيا، على الدول الأعضاء اتخاذ خطوات للمصادقة على اتفاقية ١٩٥٤ المتعلقة بحالة الأفراد عديمي الجنسية وكذلك اتفاقية ١٩٦١ بشأن تخفيض عدد الأفراد عديمي الجنسية.

(ج) الأمن

- ٩ - إن وجود عناصر مسلحة بين اللاجئين المدنيين يعتبر مصدر قلق حقيقي. ويطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للمحافظة على الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين ومناطق إيوائهم، وذلك عن طريق فصل العناصر المسلحة عن السكان المدنيين.
- ١٠ - يطلب إلى الدول وغيرها من العاملين في مجال اللاجئين ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وعدم تقييد حرية الدخول لمساعدة اللاجئين ومن هم في حاجة إلى إعالة.
- ١١ - وفقا لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول اللاجئين، يطلب من الدول الأعضاء أن تعمل على إقامة المخيمات بعيدا عن الحدود قدر الإمكان وأن يكون ذلك في بداية عملية الإغاثة بدلا من ترحيلها في وقت لاحق.

٤ - الحلول الدائمة

- ١٢ - تبقى العودة الطوعية وإعادة الإدماج أكثر الحلول استصوابا لمشكلة اللاجئين. لهذا الغرض، ينبغي أن تسعى دول المنشأ لتهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية لللاجئين. وأن حق اللاجئين في العودة إلى بلادهم الأصلية هو مبدأ أساسي من قانون حقوق الإنسان، ويجب أن تاحترمه كل الدول الأعضاء.
- ١٣ - ينبغي على بلدان اللجوء استكشاف الفوائد المحتملة لبرامج الاندماج المحلي لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة بصورة منتظمة.

- ١٤ - ولهذه الغاية، ينبغي لها تعزيز آليات مؤسساتها الديمقراطية والآليات الأخرى لحل وتسوية النزاعات وتشجيع دور المرأة والشباب وال أقليات في مناطق النزاع وكذلك تشجيع الإدارة وبناء السلام.  
.../..

١٥ - وهناك التزام على الدول بموجب ميثاقى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لحل النزاعات سلميا، إذا أردنا تضادي النزوح مستقبلا. إن دور الأطراف الثالثة في إثارة النزاعات في داخل الدول وفيما بينها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة اللاجئين، يجب أن يعالج بصورة حازمة لإبطال مفعوله.

١٦ - ينبغي أن تكمل برامج إعادة الاندماج التقليدية بأش射لة تستهدف تعزيز الديموقراطية والوفاق والعدالة بما في ذلك إيجاد الإجماع على أهمية المسؤولية والعدالة وتعزيز حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

٥ - تدعم عملية إعادة الاندماج  
(أ) برامج مشاركة على أساس المجتمع المحلي

١٧ - يتطلب إلى الدول الأعضاء بذل جهود شاملة لإعادة الاندماج مع الاستفادة من كل الأفراد والفتات الاجتماعية التي تأثرت سلبا بالحروب والنزاعات الأخيرة. وينبغي تقديم المساعدة دائما على أساس الحاجة لأن مبادرات إعادة الاندماج غير التمييزية تلعب دورا هاما في تعزيز عملية الوفاق السياسي والاجتماعي إذا ما أردنا تحقيق أهداف إعادة الاندماج والوفاق.

١٨ - ينبغي تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا، لا سيما النساء والأطفال والمعوقين وكبار السن في كل مراحل عملية إعادة الاندماج والعودة. وينبغي الاستفادة من احتمال مساحتها في جهود إعادة الاندماج وإحلال السلام، ويتحدد هذا الأمر أهمية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار نسبة العائلات التي ترأسها النساء والأطفال في البلدان الأفريقية التي فرقتها الحروب. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء عناية خاصة للأحداث الذين لا يرافقهم أشخاص راشدون وتلبية حاجتهم للحماية وإعادة شملهم مع أسرهم.

١٩ - ينبغي بذل جهود خاصة لمساعدة مجموعات النساء في عملية الوفاق والانتعاش خلال فترة ما بعد النزاعات.

(ب) برامج إعادة الاندماج وإعادة التأهيل

٢٠ - ينبغي أن يكون هناك تنسيق أكبر بين العناصر الوطنية والمنظمات الدولية لضمان التنفيذ العاجل واستمرارية مشاريع إعادة التأهيل وجعلها تتحذذ طابع الاستمرارية.

٢١ - ينبغي على المؤسسات المالية ووكالات التنمية بذل مزيد من الجهد لسد الفجوة بين جهود الإغاثة القصيرة الأمد لوكالات مثل منظمة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول الأعضاء، والطويلة الأمد لبرامج التنمية لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات في أفريقيا. وفي هذا الإطار، وجه الاجتماع نداء إلى العالم لاعتماد برامج إصلاح اقتصادي منحازة لعملية السلام بما في ذلك تدابير لتخفييف حدة الديون وداعمة لجهود التنمية على المدى الطويل ولعملية الانتعاش في فترة ما بعد النزاعات.

#### (ج) الالتزام والدعم الدولي

٢٢ - لا يمكن أن تتحقق إعادة اندماج وانتعاش في فترة ما بعد النزاعات إلا بفضل التمسك بمبادئ مسؤولية الدولة والتضامن الدولي. وفي هذا الصدد، من الضروري، أن يمتد التضامن الدولي للجهود التي تبذلها الدول لتحقيق الانتعاش بعد انتهاء النزاعات. وللأسف، فإن الدول المانحة قد خفضت بصورة كبيرة معوتها الموجهة للإغاثة العاجلة ومساعدة التنمية. وقد كانت مؤسسات التمويل الدولي متعددة، بصفة عامة في منح أي قدر من المساعدة لتخفيض ديون أكثر البلدان فقراً في أفريقيا. وظلت تصر على تنفيذ سياسات اقتصادية تؤدي إلى تخفيض الخدمات العامة وتلزم أفراد شعوب العالم بتسييد فوائير الخدمات الأساسية التي كانت تحصل عليها مجاناً في الماضي. وفي الواقع، هناك إشارات على تنامي التوتر الاجتماعي والنفور السياسي في بعض البلدان الأفريقية التي انتهت فيها مؤخراً النزاعات المسلحة.

٢٣ - ويؤكد الاجتماع مجدداً اعتقاده أن أي استثمار متواضع الآن في عملية الانتعاش في فترة ما بعد انتهاء النزاع سوف يساعد على تعزيز التدخلات اللاحقة المكلفة وغير المجدية.

٢٤ - يناشد الاجتماع المجتمع الدولي الاعتراف بصورة أكبر بأن الاستثمار في بناء السلام هو استثمار في عملية بناء السلام في بلدان أفريقيا وهو استثمار لمصلحة المجتمع الدولي نفسه. وأنه لمن مصلحة جميع الدول ولمصلحة المجتمع الدولي ككل أن يضمن تحقيق السلام في البلدان الأفريقية التي عانت الأمرين من الحرب والتي في مقدورها أن تعيق إدماج أبنائها النازحين وتدعم عملية السلام والانطلاق نحو عملية التنمية المستدامة.

#### ٦ - بناء القدرات الأفريقية لتلبية احتياجات اللاجئين والنازحين داخلياً

##### (أ) بناء المؤسسة الأفريقية

٢٥ - وفقاً للتوصية التي اعتمدها الاجتماع التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٩٨، ينبغي على منظمة الوحدة الأفريقية أن تطور أجهزة الإنذار المبكر وذلك بمساعدة وكالات الأمم المتحدة وذلك للتحكم جيداً في التطورات الإنسانية وفي الأزمات في جميع أنحاء القارة ولتوجيه دولها الأعضاء إلى المناطق التي يمكن أن تلعب فيها دوراً يؤدي إلى تحسين الأوضاع واحتواء الجانب السلبي من تلك التطورات.

٢٦ - على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية خاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن تواصل برامجها التدريبية في مجال القانون الدولي والإقليمي والإنساني لللاجئين وذلك لفائدة المؤسسات الأفريقية والمسؤولين على المستوى المحلي والإقليمي الغربي والإقليمي. وينبغي أن يشمل التدريب مجالات أخرى مثل الطوارئ والإدارة وتوفير الدعم الإنساني.

٢٧ - على الدول الأعضاء أن تواصل سندتها إلى ما يطرأ من تطورات جديدة وإلى تنفيذ برنامج عمل لجنة اللاجئين لمنظمة الوحدة الأفريقية خاصة في مجال بناء قدرات المنظمات الأفريقية غير الحكومية العاملة مع اللاجئين والنازحين داخليا.

٢٨ - يجب دفع وتشجيع المجتمع المدني المحلي والمجموعات التقليدية التي تعمل في نشاطات التنمية المحلية، لتزيد من تفاعلها مع المنظمات الأفريقية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال اللاجئين والنازحين داخليا.

**(ب) تعبئة الموارد والوعي الجماهيري من أجل اللاجئين والعاديين والنازحين داخليا في أفريقيا**

٢٩ - ينبغي على منظمة الوحدة الأفريقية أن تأخذ بزمام المبادرة لنشر اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لللاجئين باللغات المستعملة في المنظمة، خاصة لدى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية الفرعية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأفريقية غير الحكومية. وبشكل الاحتفال بالذكرى الثلاثين للاتفاقية في عام ١٩٩٩، مناسبة طيبة للدول الأعضاء لتعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والوكالات المعنية الأخرى لتعزيز التعليم والإعلام الجماهيري وحملات التوعية.

٣٠ - على منظمة الوحدة الأفريقية أن تنشئ - بالتعاون مع الأطراف الأخرى المعنية داخل وخارج أفريقيا - مجموعة خبراء لإعداد وتنظيم مؤتمر المائدة المستديرة حول تعبئة الموارد والوعي الجماهيري وفقاً لقرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي اعتمدته مجلس الوزراء في شباط/فبراير ١٩٩٨ (CM/DEC.388) فيما يخص الحاجة إلى تعبئة الموارد ورفع الوعي الشعبي باللاجئين والنازحين في أفريقيا.

٣١ - يجب على لجنة اللاجئين لمنظمة الوحدة الأفريقية أن تطور - بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والأطراف المهمة الأخرى - استراتيجية من شأنها تيسير تنفيذ برنامج عمل اللجنة في مجال تعبئة الموارد ومساعدة اللاجئين في القارة. ويجب أن يستند هذا على التوصيات المبنية في تقرير الحلقة الدراسية لمنظمة الوحدة الأفريقية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٧ حول تعبئة الموارد والوعي الشعبي باللاجئين في أفريقيا والذي يجب أن يتتسق مع برنامج خطة عمل اللجنة. ويجب التسليم والانتفاع - في هذا الصدد - بالدور الهام لمختلف الأطراف مثل النساء والشخصيات القارية الأخرى والمضيدين، في جهود تعبئة الموارد.

٣٢ - على الدول الأعضاء العمل الوثيق مع المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية لتطوير استراتيجية شاملة للعمل مع أجهزة الإعلام لترويج مواضيع اللاجئين والمسائل الإنسانية في أفريقيا. وعلى الوكالات الحكومية لللاجئين القيام بدور عام أكبر تأييداً لترويج اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لللاجئين وللتصدي لبعض المزاعم المضللة والمثيرة لكراهية الأجانب التي يواجهها اللاجئون وطالبو اللجوء.

٧ - المساعدة وحل مشكلة النازحين داخليا في أفريقيا

٣٣ - إن العدد المتنامي للنازحين داخليا في أفريقيا وكيفية توفير الحماية المناسبة والمساعدة لهم لشأن بالغ الأهمية. وبالمثل، ينبغي تقديم المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي للجنة منظمة الوحدة الأفريقية لللاجئين في دورتها القادمة. وسوف تقدم اللجنة - بدورها - نتائج أعمالها للدورة القادمة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في شباط/فبراير ١٩٩٩.

٣٤ - بالنظر إلى حجم مشكلة النازحين داخليا، فإن لجنة منظمة الوحدة الأفريقية حول اللاجئين وفي إطار مهامها الموجهة للدول الأعضاء، يطلب منها أن تفحص مواضيع ومشاكل وتحديات النزوح الداخلي في أفريقيا وأن تقدم نتائجها وتوصياتها للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في فبراير ١٩٩٩.

— — — — —